المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

مشروع قانون المالية
لسنة 2018

ميزانية المواطن # دليلك لفهم الميزانية والتفاعل مع مضامينها

ميزانية المواطن

2018

إطلع على ميزانية المواطن لسنة 2018

ماهي ميزانية الدولة؟ وكيف يتم تحضيرها؟

ماهي الفرضيات التي بنيت عليها ميزانية 2018؟

ماهي مداخيل و نفقات ميزانية 2018؟

أولويات ميزانية 2018؟

أين ستنفق ميزانية 2018 ؟

مقدمة

يشكل إصدار النسخة السابعة لميزانية المواطن تكريسا لمبدأ الشفافية و حق الولوج الى المعلومة و تعزيزا لآليات التواصل مع المواطنين باعتبارهم محور السياسات التنموية التي تنتهجها الحكومة .

و تعتبر هذه النسخة ترسيخا لتقليد سنوي تلتزم به و تسهم من خلاله وزارة الاقتصاد و المالية في بلورة و تسليط الضوء على المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بميزانية الدولة، و كذا في رسم صورة مبسطة وواضحة تشرح للمواطن مقترحات و تدابير قانون المالية على المستويات المؤسساتية و الاقتصادية و الاجتماعية .

هذا و قد تم التركيز خلال إعداد مشروع ميزانية المواطن لسنة 2018 على اعتماد أسلوب بسيط و سلس، إن من حيث المضمون أم من حيث الشكل، لعرض أهم مستجدات مشروع قانون المالية لسنة 2018 و ذلك حتى يتسنى للمواطن التفاعل والمشاركة في النقاش حول مضامينه و مقتضياته.

ماهي ميزانية الدولة؟

تشكل ميزانية الدولة الأداة الأساسية التي تمكن الحكومة من التنزيل السنوي لبرنامجها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، اذ تخضع لتأطير دستوري وقانوني لتحضيرها والمصادقة عليها وتنفيذها.

وتتضمن مجموع موارد وتكاليف الدولة خلال السنة المالية. و تتمحور حول ثلاث مكونات : الميزانية العامة، ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وميزانيات الحسابات الخصوصية للخزينة

مراحل تحضير «الميزانية»

1 مرحلة البرمجة والتحضير

- البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات؛
- عرض الوزير المكلف بالمالية في مجلس الحكومة .

يناير- 15 يوليوز من السنة n-1

2 مرحلة التشاور والتوجيه

- التشاور مع البرلمان؛
- الرسالة التوجيهية.

يوليوز من السنة n-1

3 مرحلة التحكيم والإعداد

- اجتماع اللجان الميزانياتية؛
- إعداد «الميزانية» السنوية.

شتنبر - أكتوبر من السنة n-1

4 مرحلة التداول والمصادقة

-تداول المجلس الوزاري في التوجهات العامة «للميزانية» والمصادقة عليها؛
- تداول المجلس الحكومي في «الميزانية» والمصادقة عليها.

أكتوبر من السنة n-1

إيداع «الميزانية» بمكتب مجلس النواب قبل 20 أكتوبر من السنة n-1

للتعرف بشكل مفصل على مراحل تحضير وإعداد «الميزانية» يرجى الاطلاع على الفصل الأول من المرسوم رقم 2.15.426 الصادر في 15 يوليوز 2015 على الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد و المالية: www.finances.gov.ma
أو على الموقع الإلكتروني الخاص بالقانون التنظيمي لقانون المالية الجديد: www.lof.finances.gov.ma

فرضيات ميزانية 2018

معدل النمو
%3,2

نسبة عجز الميزانية
3% من الناتج الداخلي الخام

معدل التضخم
%1,5

متوسط سعر غاز البوتان
380 دولار للطن

ماهي مداخيل و نفقات ميزانية 2018؟

مداخيل ونفقات ميزانية الدولة لسنة 2018

من أين تأتي موارد ميزانية 2018 ؟

أين ستنفق هذه الموارد؟

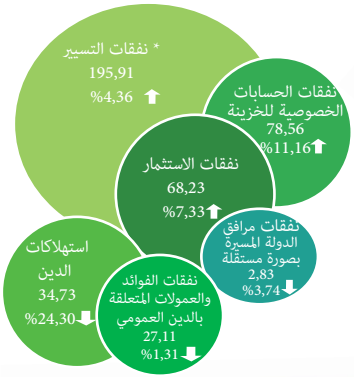

الحاجيات المتبقية لتمويل ميزانية 2018
17,83 مليار درهم
%29,19

«المعطيات الرقمية لجدول التوازن بملايير الدرهم»

⬇⬆ التغيرات بالمقارنة مع قانون المالية لسنة 2017
(*) مع احتساب التسديدات و التخفيضات و الارجاعات الضريبية

أهم المداخيل الضريبية المتوقعة برسم ميزانية 2018

«معطيات صافية»

ماهي مداخيل و نفقات ميزانية 2018؟

توقعات مساهمة الملزمين الضريبيين برسم ميزانية 2018

الضريبة على الشركات

الضريبة على الدخل «معطيات خام»

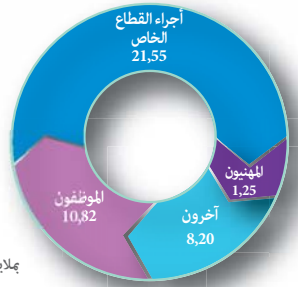

بملايير الدرهم

إنجازات مساهمة الملزمين الضريبيين المئة الأوائل برسم الضريبة على الشركات

بملايير الدرهم

	المقاولات الصناعية والخدمات (34)	المؤسسات البنكية (12)	المؤسسات العمومية (11)	آخرون (30)	شركات التمويل والتأمين (13)
2017*	7,02	5,03	4,50	4,27	1,36
2016	11,86	5,10	3,15	2,43	1,04

ستجدون المزيد من المعلومات حول التدابير الجبائية والجمركية من خلال زيارة المواقع:
www.tax.gov.ma
www.douane.gov.ma

أهم المداخيل الغير الضريبية المتوقعة برسم ميزانية 2018

* إلى غاية 16 أكتوبر 2017

ماهي مداخيل و نفقات ميزانية 2018؟

أرقام مفصلة حول أهم النفقات المتوقعة برسم ميزانية 2018

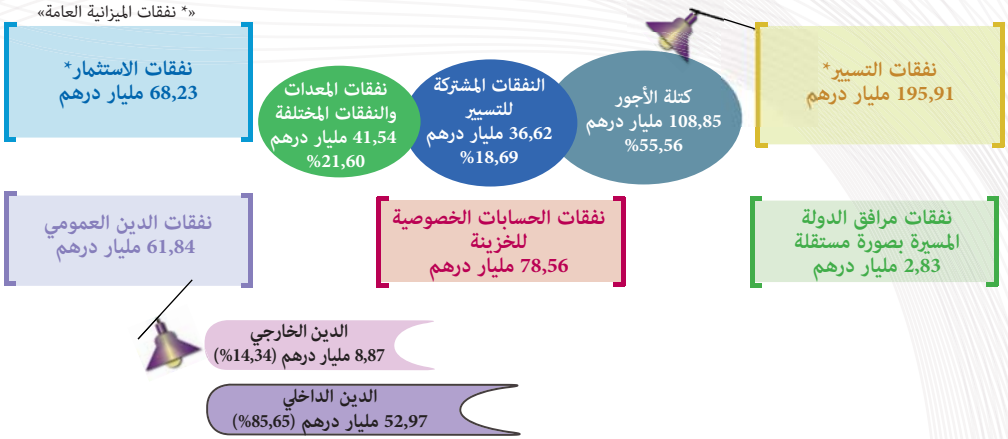

«دين الخزينة نسبة إلى الناتج الداخلي الخام»

195 مليار درهم هو الحجم الإجمالي للاستثمار العمومي برسم سنة 2018

- 69,93 مليار درهم لميزانية الدولة؛
- 107,57 مليار درهم لميزانية المؤسسات و المقاولات العمومية؛
- 17,50 مليار درهم لميزانية الجماعات الترابية.

يستند مشروع قانون المالية لسنة 2018 على الأولويات التالية

دعم القطاعات الاجتماعية: التعليم والصحة والتشغيل و تقليص الفوارق المجالية مع إيلاء عناية خاصة بالعالم القروي

تطوير التصنيع، و تحفيز الاستثمار الخاص و دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة

ترسيخ الجهوية المتقدمة

إصلاح الإدارة وتحسين الحكامة وتسريع تنزيل الإصلاحات

أين ستنفق ميزانية 2018؟

التعليم: 59,29 مليار درهم (+ 9 %)

تعزيز الانجازات على مستوى تعميم التمدرس

- 10.915 مؤسسة تعليمية و 431 مؤسسة للتعليم العالي خلال الموسم الدراسي 2016-2017؛
- 62.900 مستفيد من التربية الغير النظامية خلال الموسم الدراسي 2017-2018؛
- 734.974 مستفيد من برامج محو الأمية برسم سنة 2016-2017.

تحسين المؤشرات المتعلقة بالنظام التربوي

- 99,1% نسبة التمدرس في التعليم الابتدائي برسم سنة 2016-2017 مقابل 97,4% برسم سنة 2015-2016؛
- 87,6% نسبة التمدرس في التعليم الاعدادي برسم سنة 2016-2017 مقابل 85,2% برسم سنة 2015-2016؛
- 33,1% نسبة التمدرس بالتعليم العالي برسم سنة 2016-2017 مقابل 31,6% برسم سنة 2015-2016.

تشغيل 55.000 أستاذا خلال الفترة 2016-2018 عن طريق التعاقد على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتعليم، وذلك لسد الخصاص الذي تعاني منه المؤسسات التعليمية وتجاوز اشكالية الاكتظاظ التي تعرفها هذه المؤسسات.

الرفع من جودة التعليم

سيتميز الموسم الدراسي 2017-2018 ب :

- تسجيل 36.748 تلميذا في المسالك الدولية في البكالوريا المغربية؛
- استمرار توسيع مسالك البكالوريا المهنية لتسجيل 28.000 تلميذ.

مواصلة تحسين الخدمات الاجتماعية

سيتميز الموسم الدراسي 2017-2018 ب:

- استفادة 158.528 تلميذ من الداخليات؛
- استفادة 1.196.053 تلميذ في السلك الابتدائي و56.347 تلميذ في السلك الاعدادي من المطاعم المدرسية؛
- استفادة 3.596.113 تلميذ من الزي المدرسي؛
- استفادة 736.380 تلميذ من برنامج تيسير؛
- استفادة 4,2 مليون تلميذ من المبادرة الملكية مليون محفظة.

مواصلة تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني (10 ملايين مستفيد في أفق 2021)

- + 9% من المستفيدين من التكوين المهني الأساسي مقارنة مع 2017 ليبلغ 524.331 مستفيد سنة 2018؛
- 55.344 مستفيد من برنامج التكوين بالتدرج برسم سنة 2018؛
- 100.000 مستفيد من المنح الدراسية بتكلفة تقدر ب 400 مليون درهم.

- 8.168 مستفيد من عرض التكوين المهني المخصص للأشخاص المعتقلين من خلال بناء تسع مؤسسات؛
- 7.180 متدرب مستفيد من المساهمة في تكاليف التكوين المسجلين في مؤسسات التكوين المنهي الخاص و المعتمد.

- انطلاق أشغال بناء المعهد الوطني لتكوين المكونين و المؤطرين بتكلفة 70 مليون درهم؛
- بناء 21 مؤسسة للرفع من قدرات الاستقبال لذى نظام التكوين المهني.

أين ستنفق ميزانية 2018؟

الصحة: 14,79 مليار درهم (+ 3,47 %)

تحسين ولوج المواطنين للخدمات الصحية والاستشفائية

- الرفع من الطاقة الاستيعابية الاستشفائية العمومية ب 2.440 سرير إضافي؛
- مواصلة أشغال بناء و تجهيز المستشفيات العمومية و كذا المستشفين الجامعيين الجديدين بكل من طنجة و أكادير بالإضافة إلى المستشفى الجامعي الجديد ابن سينا بالرباط؛
- إنشاء تلاث مراكز طبية إقليمية بكل من الجديدة و خنيفرة و بنكرير.

إحداث 4.000 منصب شغل برسم سنة 2018

تحسين ولوج المواطنين للمستلزمات الطبية

- خفض أثمنة أكثر من 3.600 دواء و مستلزم طبي؛
- الرفع من نسبة استعمال الأدوية الجنيسة إلى 36%.
- إدخال أكثر من 60 دواء مستخدم لعلاج الأمراض المزمنة و المكلفة في قائمة الأدوية القابلة للتعويض.

أهم المؤشرات الصحية

- 72,6 هو معدل وفيات الأمهات عن كل 100 ألف ولادة*؛
- تقليص عدد وفيات الأطفال إلى 25 في 1000 برسم سنة 2018 مقابل 30,5 في 1000 سنة 2017؛
- ارتفاع نسبة الاستشفاء ب 60%* ؛
- ارتفاع نسبة ارتفاق المستشفيات العمومية إلى 80% (10,77 * مليون مرتفق مقابل 6 مليون سنة 2008)؛
- 3.851 هو عدد الساكنة لكل طبيب عام*؛
- 2.571 هو عدد الساكنة لكل متخصص في القطاعين الخصوصي و العمومي*.

تفعيل الاستراتيجية القطاعية 2017-2021

- توطيد مختلف الإنجازات المحققة بفعل الإصلاحات التي تمت مباشرتها من قبل وزارة الصحة؛
- إطلاق البرنامج الجديد «خدماتي» لأجل تقديم الاستشارة و التوجيه إلى المواطنين عبر الهاتف والأنترنيت.
- متابعة مجهود تأهيل المستشفيات العمومية؛
- تعزيز استراتيجية الصحة المتنقلة في إطار برنامج تقليص التفاوتات الاجتماعية والترابية في الوسط القروي من خلال اقتناء 331 وحدة متنقلة و 394 سيارة إسعاف؛
- إحداث الوكالة الوطنية للأدوية و المنتجات الصحية؛
- تعزيز الاستثمار الخاص في قطاع الصحة؛

توسيع التغطية الصحية

- الرفع من معدل التغطية الصحية و الاجتماعية من خلال توسيع التغطية للعمال الغير الأجراء (90% في أفق 2021)؛
- تطوير عدد المستفيدين المؤمنين من طرف الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي؛
- 65.025 طالب التعليم العالي مستفيد من التأمين الصحي الإجباري الأساسي (AMO) إلى غاية شتنبر 2017.
- 11,46 مليون مستفيد من برنامج راميد إلى غاية غشت 2017؛

* إلى غاية يونيو 2017

السكن: 2,83 مليار درهم

- إنتاج 800.000 وحدة سكنية، 200.000 وحدة منها مخصصة لتخفيض العجز السكني في أفق 2021.

- ✓ تحسين ظروف السكن ل 23.358 أسرة برسم سنة 2016 في إطار برنامج «مدن بدون صفيح» و إعلان مدينتي سطات والقصر الكبير مدن بدون صفيح برسم سنة 2017؛
- ✓ المصادقة على 145 اتفاقية في إطار المقاربة الجديدة لسياسة المدينة المعتمدة منذ سنة 2013 بتكلفة تقدر ب 56,32 مليار درهم، منها 14,61 مليار درهم كدعم للدولة في إطار هذا البرنامج؛
- ✓ الشروع في انجاز 52.644 وحدة سكنية منخفضة التكلفة، وإنهاء إنجاز 21.614 وحدة منها؛
- ✓ المصادقة على 1.049 اتفاقية لبناء 1.595.770 وحدة سكنية في إطار برنامج السكن الاجتماعي ب250.000 درهم؛
- ✓ المصادقة على 23 اتفاقية من أجل إنجاز 8.605 وحدة سكنية في إطار برنامج السكن الموجه للطبقة المتوسطة.

دعم التماسك الاجتماعي

- استفادة الأطفال في وضعية إعاقة من خدمات صندوق التماسك الاجتماعي (53 مليون درهم برسم سنة 2017)؛
- تخصيص 93,8 مليون درهم لدعم جمعيات المجتمع المدني، و 500 مليون درهم كمبلغ سنوي لدعم برنامج «تيسير» و250 مليون درهم لدعم برنامج «مليون محفظة»؛
- تعميم نظام المساعدة الطبية «راميد» على مجموع التراب الوطني (11,46 مليون مستفيد إلى غاية غشت 2017)؛
- تعزيز المساعدة المباشرة للنساء الأرامل (72.622 أرملة مستفيدة إلى حدود غشت 2017)؛
- توسيع قاعدة المستفيدين من خدمات صندوق التكافل العائلي ليشمل النساء المعوزات وأطفالهن القاصرين عندما يتم اهمالهم بدون نفقة خلال فترة الزواج وكذا الأطفال المستحقون للنفقة المذكورة في حالة وفاة الأم المهملة؛
- إطلاق المشاريع الكبرى لتنزيل البرنامج الوطني 2015-2020 لتنفيذ السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة.

مواصلة دعم برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

- تفعيل برامج محاربة الفقر بالوسط القروي، والإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري، ومحاربة الهشاشة والبرنامج الأفقي خلال الفترة 2005-2016 بإنجاز 44.477 مشروع، منها 8.800 أنشطة مذرة للدخل و12.777 أنشطة أخرى، حيث بلغ عدد المستفيدين 10,4 مليون شخص بغلاف مالي يقدر ب 34,5 مليار درهم؛
- يقدر المبلغ الإجمالي للمبادرة برسم سنة 2018 ب 3,62 مليار درهم مقابل 2,72 مليار درهم سنة 2017.

العالم القروي

- تفعيل برامج العمل الجهوية في إطار البرنامج الملكي لمحاربة الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي بغلاف مالي يقدر ب 50 مليار درهم خلال الفترة 2016-2022؛
- مواصلة تنفيذ برامج الكهربة القروية والتزويد بالماء الصالح للشرب و الطرق القروية و ذلك لتقليص النقص الذي تعاني منه ساكنة القرى و المناطق الجبلية.

معدل الكهربة القروية 99,47%
يونيو 2017

نسبة التزويد بالماء الصالح للشرب 96,5%
نهاية 2017

نسبة الاستفادة من برنامج الطرق القروية 79,3%
يونيو 2017

أهم المشاريع المنجزة في إطار توسيع الشبكة الطرقية في المجال القروي

- ✓ إنجاز 15.028 كلم من الطرق القروية ضمن برنامج يشمل 15.560 كلم اي تحقيق نسبة 96% من الهدف المتوخى؛
- ✓ تحقيق نسبة ولوج إلى الطرق تقارب 79,3 في المائة، على ان تصل تقريبا إلى المعدل المحدد في 80 في المائة بعد إتمام العمليات قيد الإنشاء؛
- ✓ استفادة 2.974 مليون نسمة من شبكة الربط الطرقي من أصل الثلاث ملايين نسمة المستهدفة.

أين ستنفق ميزانية 2018؟

الشباب

- تفعيل إحداث المجلس الاستشاري للشباب؛
- إنشاء البنيات التحتية التي تستهدف الشباب؛
- دعم الأنشطة الثقافية؛
- تأهيل المؤسسات التربوية الاجتماعية؛
- تكثيف الأنشطة التربوية الأساسية المخصصة للطفولة.

الثقافة

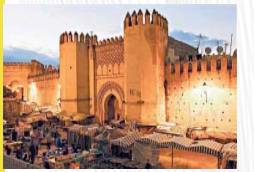

- مواصلة المشاريع الثقافية المبرمجة في إطار اتفاقيات التنمية الحضرية المبرمة أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس بغلاف مالي يقدر ب 188,72 مليون درهم؛
- استكمال أشغال بناء المعهد الوطني للموسيقى والفنون التشكيلية بالرباط والمسرحين الكبيرين بالرباط والدار البيضاء وانطلاق أشغال بناء متحف الآثار وعلوم الأرض بالرباط؛
- ترميم العديد من القصور والقصبات والصوامع والبيوت القديمة ومعظم أسوار وأبواب المدن العتيقة؛
- تهيئة وترميم المواقع الأثرية ليكسوس، وإيسلي، و وليلي ومقبرة شالة؛
- مواصلة دعم الأنشطة الثقافية في مجالات النشر والإبداع الموسيقي والمسرح والفنون التشكيلية؛
- مساندة الجمعيات العاملة في المجالات الثقافية والفنية؛
- التنظيم والمشاركة في المهرجانات الفنية المحلية والدولية في إطار الدبلوماسية الثقافية.

التنمية الرياضية

برنامج الرياضة للجميع

- تهيئة خمسة ملاعب بالعشب الاصطناعي؛
- إنشاء ملاعب القرب والمسابح؛
- إنجاز وتهيئة المنشئات الرياضية (القاعات الرياضية المتعددة الاختصاصات، المسابح) بغلاف مالي يقدر ب90 مليون درهم؛
- البدء في إنجاز برنامج تنمية زناتة بغلاف مالي يناهز 20 مليون درهم.

برنامج الرياضة الاحترافية

- إنشاء قرية رياضية ومدينة رياضية؛
- بناء ملاعب رياضية في كل من الناظور، تطوان ووجدة؛
- استكمال أشغال الملعب الكبير بطنجة.

شؤون المغاربة المقيمين بالخارج والهجرة

- تحسين أداء المراكز الثقافية المغربية «دار المغرب» في دول الاستقبال؛
- تطوير وتكثيف عمليات المواكبة والتنشيط الثقافي في المغرب وفي دول الاستقبال؛
- تفعيل أنشطة المساعدة الاجتماعية لصالح الفئات الهشة والأشخاص في وضعيات صعبة؛
- مواصلة إنشاء النيابات الجهوية (دُور مغاربة العالم وشؤون الهجرة)؛
- تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج لانعاش الاستثمار المنتج والتنمية المحلية؛
- تطوير الشراكات مع الجمعيات التي تعمل في مجال الهجرة والتي تعنى بمصالح المغاربة المقيمين بالخارج و تقوية قدراتها.

التشغيل : 1,25 مليار درهم

تعزيز الإنجازات المحققة والعمل على تنزيل استراتيجية التشغيل 2015-2025 بهدف خلق مناصب شغل لائقة ومنتجة

	الإنجازات منذ بداية البرنامج إلى حدود شتنبر 2017	توقعات 2018
إدماج الباحثين عن الشغل «إدماج»	62.643	85.000
تحسين ظروف الباحثين عن الشغل «تأهيل»	14.091	20.000
إدماج الباحثين عن الشغل في إطار برنامج « تحفيز»	2.000	5.000
دعم حاملي المشاريع في إطار برنامج «التشغيل الذاتي»	710	4.000

555
مقاولة محدثة في إطار برنامج «التشغيل الذاتي»

23.230
مستفيد-ة- من التعويض عن فقدان الشغل*

* من 2015 إلى حدود ماي 2017

- إطلاق الشطر الأول من تفعيل آلية التعويض عن فقدان الشغل المعبأ من طرف الدولة و الذي سيتم دفعه للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- انطلاق البرنامج الثاني المتعلق بمشروعي «التربية والتكوين من أجل القابلية للشغل» و «انتاجية العقار» وذلك بالعمل مع لجنة تحدي الألفية.

أهم التدابير المزمع اتخاذها برسم سنة *2018*

- وضع خطة عمل لتفعيل الاستراتيجية الوطنية للشغل من خلال أجرأة «المخطط الوطني لانعاش الشغل» ؛
- تسجيل ما يقارب 50.807 مقاول ذاتي حتى متم شهر غشت 2017 في السجل الوطني للمقاول الذاتي من أصل 61.331 طلب التسجيل؛
- توسيع تغطية وكالات الشغل في جميع أنحاء التراب الوطني من أجل تحسين الوساطة في سوق الشغل؛
- تحسين جاذبية نظام «تحفيز» من خلال تبسيط شروط إعفاء الأجر الشهري الإجمالي في حدود 10.000 درهم و ذلك عبر:
  - تمكين المقاولات الحديثة النشأة من الاستفادة من هذه الامتيازات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال عوض تاريخ الإحداث؛
  - التنصيص على الاستفادة من هذا الإعفاء بالنسبة ل 10 أجراء عوض 5 حاليا؛
  - تمديد أجل هذا الاعفاء للمقاولات المحدثة خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2018 إلى 31 ديسمبر 2022، عوض فاتح يناير 2015 إلى 31 ديسمبر 2.
- التخفيض من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل إثر المساهمة في رأس مال المقاولات الناشئة المبتكرة في مجال التكنولوجيات الحديثة.

- إحداث 19.265 منصب مالي لفائدة القطاعات الوزارية و المؤسسات، بالإضافة إلى توظيف 20.000 مدرس بموجب عقود في الأكاديميات الجهوية للتربية و التكوين برسم مشروع قانون المالية لسنة 2018.

تطوير البنيات التحتية

المطارات

- تعزيز البنيات التحتية للمطارات عبر بناء 15 مطارا جديدا؛
- توسعة وتهيئة مطار الناظور بمبلغ 315.2 مليون درهم؛
- تأهيل مطار السمارة بمبلغ 92.7 مليون درهم.

الموانئ

- تسريع وثيرة بناء ميناء طنجة ميد 2 و بناء المحطة الثالثة لميناء الدار البيضاء؛
- مواصلة أشغال بناء مجمع ميناء الناظور الغربي - ميد الجديد والذي تبلغ كلفته 9.88 مليار درهم؛
- إطلاق بناء ميناء الطاقة الجديد في الجرف الأصفر من أجل تلبية احتياجات البلاد الطاقية.

البنية السككية الحديدية

- الإنتهاء من إنجاز المشاريع المحددة في عقد البرنامج 2010-2015، والمتعلقة بتثنية جزئية للمسار الرابط بين سطات-مراكش، وبتثليث الخط السككي بين الدار البيضاء والقنيطرة، إضافة إلى إعادة تأهيل الخط السككي الرابط بين طنجة وسيدي قاسم؛
- إنطلاق استغلال الخط الأول الفائق السرعة، الرابط بين طنجة والدار البيضاء، ابتداء من سنة 2018، وذلك بعد مرحلة تجريبية.

الطرق السيار

- بناء الطريق السيار برشيد تيط مليل؛
- توسيع الطريق السيار الدار البيضاء- برشيد؛
- بناء مسار جديد للطريق السيار الدار البيضاء-مطار محمد الخامس.

الطرق

- تثنية الطريق بين تزنيت والعيون؛
- توسيع وتقوية الطريق الرابطة بين العيون والداخلة على طول 1055 كلم تبلغ تكلفتها 8,5 مليار درهم.

السدود

- إطلاق أشغال بناء سدين جديدين كبيرين: سد ايت زيات وسد بولعوان بإقليم الحوز بتكلفة إجمالية تقدر ب 2 مليار درهم.

مواصلة تفعيل الاستراتيجيات القطاعية

1 المغرب الأخضر

11,30 مليار درهم

تسجيل:

- ارتفاع الاستثمار العام و الخاص في القطاع الفلاحي حيث بلغ 13,3 مليار درهم سنة 2016؛
- أكثر من 103 مليار درهم في السنة هو متوسط الناتج الداخلي الخام الفلاحي خلال الفترة 2008-2016.

سيتم خلال سنة 2018:

- تنزيل مخطط الصناعة الفلاحية خلال الفترة 2017-2021 بكلفة إجمالية تقدر ب 12 مليار درهم تهدف إلى خلق 40.000 منصب شغل ؛
- انطلاقة إنجاز 486 مشروعا جديدا للدعامة الثانية للفلاحة التضامنية.

2 اليوتيس

386 مليون درهم

- ارتفاع الانتاج السمكي إلى 1.465.000 طن، أي 88% من الأهداف المسطرة في أفق 2020؛
- 21,1 مليار درهم هو حجم صادرات المنتوجات السمكية سنة 2016.

3 مخطط التسريع الصناعي

1,95 مليار درهم

تسجيل:

- التوقيع على 14 اتفاقية استثمار مع فاعلين اقتصاديين في مجال صناعة السيارات (2,1 مليار درهم) وخلق 13.600 منصب شغل، وتحقيق رقم معاملات عند التصدير يناهز * 35,5 مليار درهم؛
- +13,5% من نسبة رقم المعاملات لقطاع الطيران الذي بلغ * 6,8 مليار درهم؛
- التوقيع على 65 اتفاقية استثمار منها 20 مشروع استثماري «قاطرة» و 45 مشروع استثماري للمقاولات الصغرى والمتوسطة، وتحقيق زيادة 5% من حجم صادرات النسيج والجلد التي بلغت * 25,4 مليار درهم.

ستعرف سنة 2018 :

- مواصلة دينامية تطوير قطاع السيارات من خلال أجرأة عقود النجاعة للمنظومات الصناعية ومواكبة إنجاز المشاريع الصناعية الضخمة؛
- إنجاز عملية الحي الصناعي المندمج بالدار البيضاء والحي الصناعي «عين شكاك» بفاس مع البدء في الجزء الرئيسي المخصص لصناعة الجلد.

4 رؤية 2020 للسياحة

1,1 مليار درهم

تسجيل * :

- + 8% من نسبة السياح الوافدين على معابر الحدود الذي بلغ عددهم 6,5 مليون سائح؛
- +17% من ليالي المبيت داخل مؤسسات الإيواء السياحية المصنفة ؛
- + 5% من مداخيل الأنشطة السياحية للسياح غير المقيمين بالمغرب التي بلغت 46,8 مليار درهم.

5 الاستراتيجية الطاقية

10,24 مليار درهم

سيتم خلال سنة 2018 :

- تنزيل برنامج التأهيل الطاقي للمساجد، و تعميم الافتحاص الطاقي وإرساء النجاعة الطاقية بقطاع الصناعة، و النقل، و الفلاحة و الصيد البحري؛
- الانطلاقة الفعلية لبرنامج عمل الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي و لبرنامج عمل الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء؛

6 الصناعة التقليدية

380 مليون درهم

ستعرف سنة 2018 :

- تهيئة مناطق أنشطة الصناعة التقليدية في إطاربرامج التنمية المندمجة لكل من جهات كلميم واد نون، والعيون الساقية الحمراء والداخلة واد الذهب؛
- تهيئة مناطق أنشطة الصناعة التقليدية بقلعة السراغنة.

7 المغرب الرقمي

- اعتماد المخطط الجديد « المغرب الرقمي 2020 »؛
- إحداث «وكالة تنمية الاقتصاد الرقمي».

* إلى نهاية غشت 2017

تشجيع الاستثمار الخاص وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني

تحسين مناخ الأعمال

- تفعيل آليات الاستماع للقطاع الخاص وتتبع صورة المغرب على ضوء التقارير الدولية؛
- تحسين الإطار القانوني والتنظيمي لمناخ الأعمال من خلال مواصلة إصلاح ميثاق الاستثمار وتبسيط المساطر الجمركية ومكافحة الغش؛
- مواصلة تبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بالمقاولات، وتطوير الإطار التنظيمي وخلق الشباك الوحيد؛
- تحديث طريقة اشتغال اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال.

تدابير جبائية لتشجيع الاستثمار الخاص والمقاولة برسم «ميزانية» 2018

- إحداث جدول تصاعدي للأسعار في مجال الضريبة على الشركات مع مراعاة خصوصيات القطاعات التي تستفيد حاليا من تطبيق أسعار خاصة والوقع الجبائي لهذا الإجراء على ميزانية الدولة؛
- تخويل الشركات إمكانية ترحيل العجز المتعلق بالاهتلاكات المدرجة في المحاسبة على وجه صحيح بخصمه من أرباح السنوات المحاسبية الموالية، وذلك في إطار دعم برامج الاستثمار التي تحققها الشركات قبل عمليات الإندماج أو الانقسام؛
- تحسين منظومة «تحفيز» من خلال تمكين المنشأة من احتساب سنتي الإعفاء للأجر الشهري الإجمالي من الضريبة على الدخل في حدود *10.000* درهم المعمول بها حاليا لفائدة الأجراء ابتداء من تاريخ شروع المنشأة في الاستغلال عوض تاريخ إحداثها والتنصيص على الاستفادة من هذا الإعفاء بالنسبة ل *10* أجراء عوض *5* حاليا، مع أداء التحملات الاجتماعية من طرف الدولة وكذا تمديد أجل هذا الاعفاء للمنشآت المحدثة خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير *2018* الى *31* ديسمبر *2022*، عوض فاتح يناير *2015* إلى *31* ديسمبر *2019*؛
- منح مؤسسات التنشيط السياحي الإعفاء من الضريبة لمدة خمس سنوات متبوعا بالفرض الدائم للضريبة بسعر نوعي تصاعدي فيما يتعلق بالضريبة على الشركات أو سعر مخفض فيما يتعلق بالضريبة على الدخل على جزء الأساس المفروضة عليه الضريبة المطابق لرقم أعمالها الذي تم تحقيقه بعملات أجنبية.
- التخفيض من الضريبة إثر المساهمة في رأس مال المقاولات الناشئة المبتكرة في مجال التكنولوجيات الحديثة؛ بمنح الملزمين الذين يساهمون في رأس مال هذه المقاولات، سواء كانوا أشخاصا اعتباريين أو ذاتيين، تخفيض ضريبي يساوي مبلغ الضريبة المطابق لمبلغ مساهمتهم؛
- إحداث طلب استشارة ضريبية مسبقة، من أجل منح رؤية واضحة للمستثمرين فيما يتعلق بالمعالجة الجبائية المتوقعة لمشاريعهم الاستثمارية، وذلك من خلال تقديم طلب للإدارة الضريبية للبث في النظام الجبائي المطبق على وضعيتهم الواقعية على ضوء الأحكام التشريعية و التنظيمية الجاري بها العمل.

تشجيع الاستثمار الخاص وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني

تحسن ترتيب المغرب حسب تقرير « Doing Business 2017 » من الرتبة 75 إلى الرتبة 68 (من بين 190 دولة) متقدما بذلك في الرتبة على المستوى الجهوي.

تعزيز تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة و إدماج القطاع الغير مهيكل

- وضع آلية مواكبة خلق المقاولات وإدماج القطاع الغير مهيكل 2015-2020 والتي تقوم على تحديث وتنافسية 20.000 مقاولة متوسطة وصغيرة جدا، وإدماج 100.000 مقاول ذاتي ستمكن من خلق 135.000 منصب شغل؛
- مواكبة الشركات المتوسطة والصغيرة جدا: مواصلة دعم تنافسية المقاولات خلال سنة 2018 من خلال الاطار التعاقدي بين الدولة والوكالة الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- تأهيل وتطوير النسيج المقاولاتي الوطني وإدماج القطاع الغير المهيكل: إلى غاية متم شهر غشت 2017 تم تسجيل 50.807 مقاول ذاتي في السجل الوطني للمقاول الذاتي، والمصادقة على مشروع القانون رقم 98-15 المتعلق بالتأمين الإجباري على المرض ومشروع القانون رقم 99-15 المتعلق بالتغطية الاجتماعية اللذان يشملان المقاول الذاتي.

تسهيل الولوج إلى التمويل

عصرنة وتنويع وسائل تمويل الاقتصاد:

- إعداد مشروع المرسوم المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي العقاري وإحالته على الامانة العامة للحكومة وتحديد نظامها الجبائي في إطار قانون المالية لسنة 2017؛
- مواصلة الجهود المتعلقة باستكمال الإطار التنظيمي المتعلق بإصدار شهادات الصكوك؛
- إعداد مشروع قانون تعديلي ينسخ القانونين المنظمين ل « Casablanca Finance City » والمنطقة المالية « Offshore » في أفق توحيد الإطار القانوني المنظم لهما.

دعم القطاع المالي:

- مواصلة إعداد الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي؛
- التوقيع مع البنك العالمي خلال سنة 2017 على اتفاق القرض المتعلق بتمويل مشروع الصندوق التشجيعي « innov invest »؛
- الشروع في إعداد مشروع تعديل قانون 18-97 المتعلق بالقروض الصغرى خلال سنة 2017.؛
- تكريس الحياد الجبائي للمنتوجات التشاركية عبر إقرار التعامل الجبائي المخصص لحاصلات التوظيفات المالية ذات الدخل الثابت بالنسبة للمكافآت المترتبة على ودائع الاستثمار المنصوص عليها في إطار المالية التشاركية.

تشجيع التصدير

- تبسيط المساطر عبر رقمنتها؛
- تفعيل برامج الدعم المباشر للمصدرين؛
- إحداث الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والتصدير من أجل الرفع من نجاعة وفعالية النظام الحالي لتنمية وتشجيع الصادرات.

- ربط 22.000 مقاولة مصدرة بالشباك الوحيد في إطار تفعيل البرنامج الوطني لتبسيط مساطر التجارة الخارجية
- مواكبة 50 مقاولة واعدة في مجال التصدير
- استفادة 416 مقاولة مصدرة من عقود التنمية للتصدير
- عولمة المعارض القطاعية
- دعم الصادرات في الاقاليم الجنوبية
- وضع 64 خبير في خدمة المقاولات المستفيدة من خدمة الإفتحاص عند التصدير
- تعميم تبادل المعطيات المعلوماتية

تطوير الاقتصاد الأخضر و التنمية المستدامة

ما بعد «المؤتمر 22 للامم المتحدة حول التغيرات المناخية»

- إنتخاب المغرب عضوا في لجنة باريس لتقوية القدرات كممثل للقارة الافريقية؛
- إحداث جائزة محمد السادس للمناخ والتنمية المستدامة؛
- دعم القدرات في مجال الشفافية بمبادرة من الصندوق العالمي للبيئة وبدعم من 11 دولة مانحة؛
- المصادقة على الاستراتيجية للتنمية المستدامة.

تفعيل برامج المحافظة على البيئة

- تفعيل المخطط الوطني للماء عبر تثمين المخزون المائي، وتثمين العرض المائي، و حماية الموارد المائية؛
- المحافظة على الموارد الغابوية ومحاربة التصحر عبر مواصلة تنزيل المخط العشري 2015-2024؛
- مواصلة البرنامج الوطني لتطهير السائل وتصفية المياه العادمة عبر رصد 545,8 مليون درهم لفائدة هذا البرنامج؛
- مواصلة تنفيد البرنامج الوطني للنفايات المنزلية عبر تعبئة 290 مليون درهم لهذا الغرض.

إنعاش الطاقات الخضراء

- تحديث وتتميم الاطار القانوني لقطاع الطاقات المتجددة عبر اعادة توزيع الادوار بين الوكالة المغربية للطاقة المستدامة والوكالة المغربية للنجاعة الطاقية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

سيتم خلال سنة 2018 :

- بداية اشتغال مركب نور IV بورززات لإنتاج الطاقة الشمسية (72 ميغاواط) و اعطاء انطلاقة أشغال المحطات الشمسية نور ميدلت (800 ميغاواط)، و نور العيون (80 ميغاواط)، و نور بوجدور (20 ميغاواط) ؛
- مواصلة أشغال المحطة الريحية بتازة (150 ميغاواط)، و إعطاء انطلاقة المشروع المندمج للطاقة الريحية بطاقة كهربائية إجمالية تصل إلى 850 ميغاواط : طنجة ا (100ميغاواط)، وجبل لحديد (200 ميغاواط)، وميدلت (150 ميغاواط)، وتسكراد (300 ميغاواط) وبوجدور (100 ميغاواط).

التركيز على تفعيل الجهوية المتقدمة

تحديد الاطار التنظيمي للجماعات الترابية

- اعتماد في سنة 2015 القوانين التنظيمية رقم 111-14 و رقم 112-14 و رقم 113-14 المتعلقة على التوالي بالجهات و بالعمالات والأقاليم وبالجماعات؛
- نشر 62 مرسوم تطبيقي لمقتضيات القوانين التنظيمية بالجماعات الترابية (من أصل 69) بالجريدة الرسمية سنتي 2016 و 2017؛
- مصادقة مجلس الحكومة في غشت 2017 على ثلاث مشاريع مراسيم تتعلق بنظام المحاسبة العامة (في طور النشر) وإعداد أربعة مشاريع مراسيم تتعلق خصوصا بتحديد معايير توزيع موارد صندوق التأهيل الاجتماعي و صندوق التضامن بين الجهات.

تعزيز الموارد المالية للجماعات الترابية

- إحداث في سنة 2016 حسابين خصوصيين للخزينة « صندوق التأهيل الاجتماعي» الذي يهدف إلى سد العجز في مجال التنمية البشرية و البنية التحتية و «صندوق التضامن بين الجهات» الذي يتوخى ضمان التوزيع العادل للموارد بغية تقليص الفوارق بين الجهات؛
- الرفع من تحويلات الدولة لفائدة الجماعات الترابية لتصل حصتها من الضريبة على الشركات و الضريبة على الدخل إلى 4% سنة 2018 والضريبة على عقود التأمين إلى 20%، تضاف إليها اعتمادات مالية من الميزانية العامة للدولة حيث يتوقع أن يصل مجموع التحويلات 6,97 مليار درهم سنة 2018.

إعداد برامج التنمية الجهوية

- إلى غاية غشت 2017، اعتمدت المجالس الجهوية لثماني جهات برامجها للتنمية الجهوية والتي توجد حاليا قيد المصادقة من طرف وزارة الداخلية.

تعزيز قدرات التنفيذ والتدبير لفائدة الجماعات الترابية

- إحداث وكالة جهوية لتنفيذ المشاريع على مستوى كل جهة وإعطاء الانطلاقة لأنشطة 8 وكالات جهوية لتنفيذ المشاريع إلى غاية متم شتنبر 2017، وذلك عبر المصادقة على ميزانيتها وتنظيمها الهيكلي وأنظمة موظفيها .

تدعيم مسلسل اللاتمركز الاداري

- إعداد مشروع مرسوم يتعلق باللاتمركز الإداري تم عرضه على مجلس الحكومة في غشت 2017 بهدف تعزيز ورش الجهوية المتقدمة.

تنفيذ النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية

- التوقيع على اتفاقيات الدعم المالي للدولة لفائدة جهة كلميم واد نون و العيون الساقية الحمراء والداخلة واد الذهب وكذا على ثلاث عقود برامج للفترة 2015-2021 تتعلق بتنفيذ برنامج التنمية المندمجة لهذه الجهات باستثمار إجمالي يقدر ب 77 مليار درهم.

التركيز على تفعيل الجهوية المتقدمة

النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية : 77 مليار درهم

حوالي 650 مشروع سيتم انجازها بكل من جهة كلميم واد نون و العيون الساقية الحمراء و الداخلة واد الذهب خلال الفترة 2015-2021

34 مشروع
تم انجازه باستثمار إجمالي يصل إلى 2,71 مليار درهم إلى غاية غشت 2017

161 مشروع
يوجد قيد الانجاز بمبلغ 29,23 مليار درهم

عدة مشاريع أخرى
يرتقب إطلاق تنفيذها قبل نهاية 2017 باستثمار يناهز 8 مليار درهم

أكثر من 270 مشروع
مبرمج خلال الفترة 2018-2020 بغلاف مالي يصل إلى 37 مليار درهم

أهم المشاريع التنموية للأقاليم الجنوبية

الفوسفاط

- خلق وحدتان صناعيتان لاستخراج وتثمين الفوسفاط باستثمار اجمالي يقدر ب 12,60 مليار درهم (قيد الانجاز).

البنيات التحتية

- تشييد الطريق السريع تزنيت –الداخلة على طول 1000 كلم بتكلفة مالية تقدر ب 8,5 مليار درهم منها 6,5 مليار درهم كمساهمة الدولة و 2 مليار درهم برسم مساهمات الجهات الجنوبية الثلاث وسينجز في شطرين :
  - الشطر الاول: انجاز الطريق السريع تزنيت- العيون على طول 555 كلم (40 كلم تم انجازها بكلفة 230,2 مليون درهم)؛
  - الشطر الثاني: توسيع و تقوية الطريق الرابطة بين العيون و الداخلة (155,8 كلم تم توسيعها بكلفة 320,7 مليون درهم و انطلاق أشغال توسيع 78,1 كلم قبل نهاية سنة 2017 بإقليم بوجدور بكلفة 220,4 مليون درهم)؛

- تشييد ميناء الداخلة الاطلسي باستثمار إجمالي يناهز 7,5 مليار درهم ومواصلة أشغال ميناء الصيد التقليدي بامهيريز (84 مليون درهم) و تجهيزه (14 مليون درهم) ؛
- بناء سد فاصك على واد الصياد باقليم كلميم بكلفة مالية تقدر ب 1,5 مليار درهم، و بحقينة تصل الى 80 مليون متر مكعب و ذلك لتزويد جهة كلميم بالماء الصالح للشرب و حماية مدينة كلميم من الفياضانات وتطوير الزراعة السقوية على مستوى اقليم كلميم (بداية الاشغال قبل نهاية 2017).

التركيز على تفعيل الجهوية المتقدمة

أهم المشاريع التنموية للأقاليم الجنوبية

الفلاحة و الصيد البحري

ستعرف سنة 2018:

- تشييد محطة لتحلية مياه البحر المخصصة لسقي 5000 هكتار بجهة الداخلة بغلاف مالي يقدر ب 1,7 مليار درهم ؛
- إنشاء قرى للصيد و مشاريع تطوير تربية الاسماك بغلاف مالي يقدرب 3,56 مليار درهم.

الصحة و التعليم

- إحداث قطب تكنولوجي بمنطقة فم الواد بغلاف مالي يقدر ب 2,1 ميار درهم، سيتم الارتقاء به مستقبلا الى قطب للتكوين و التطوير و الابداع التكنولوجي و الثقافي (قيد الانجاز)؛
- إحداث مركز استشفائي جامعي بمدينة العيون العيون يوفر 500 سريرا بكلفة قدرها 1,2 مليار درهم (مبرمجة سنة 2018).

الطاقات المتجددة و الكهرباء

- إنجاز محطة اخفنير لتوليد الطاقة الريحية تقدر ب 100 ميغاواط بكلفة مالية 1,66 مليار درهم (أنجز)؛
- ربط مدينة الداخلة بشبكة الكهرباء بتكلفة إجمالية قدرها 2,37 مليار درهم (قيد الإنجاز)؛
- بناء المحطتين الشمسيتين نور العيون و بوجدور بشراكة بين القطاع العام والخاص بكلفة مالية تبلغ 1,27 مليار درهم و إنجاز مشاريع الطاقة الريحية بتسكراد و بوجدور بكلفة 5,4 مليار درهم (بداية الاشغال قبل نهاية 2017).

الماء و التطهير السائل

- تقوية انتاج الماء الصالح للشرب بمدينة الداخلة بكلفة مالية تقدر ب 250 مليون درهم و تطهير السائل بنفس المدينة بغلاف مالي يناهز 248 مليون درهم (أنجز) ؛
- تعزيز تزويد مدينة بوجدور بالماء الصالح للشرب عن طريق تحلية مياه البحر بكلفة 123 مليون درهم (أنجز)؛
- مشروع التطهير السائل بمدينة العيون بغلاف مالي يقدر ب 400 مليون درهم (بداية الاشغال قبل نهاية 2017).

استكمال البناء المؤسساتي و التحكم في التوازن المالي

إرساء حكامة مؤسساتية قوية

الحكامة، الجهوية المتقدمة، الديموقراطية التشاركية، حقوق الإنسان

- نشر القانون رقم 17-33 المتعلق بنقل اختصاصات وزارة العدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، في الجريدة الرسمية رقم 6605 بتاريخ 8 شتنبر 2017؛
- ضمان ديمومة البوابة الالكترونية «www.charaka-associatio.ma» المتعلقة بالشراكة بين الدولة و منظمات المجتمع المدني؛
- إطلاق مشروع لتطوير منصة إلكترونية « e-participation » لتعزيز الدمقراطية التشاركية؛
- نشر 62 مرسوما تطبيقي لمقتضيات القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، بالجريدة الرسمية، بين سنتي 2016 و 2017؛
- إحداث 11 وكالة جهوية لتنفيذ المشاريع و المصادقة على الهياكل التنظيمية و الانظمة الاساسية للموظفين و الميزانيات الخاصة بثمانية من الوكالات إلى غاية أكتوبر 2017؛
- مواكبة ثمان مجالس جهوية خلال إعداد برامج التنمية الجهوية الخاصة بها، و الانكباب على دراستها من طرف المصالح المختصة بوزارة الداخلية بغية التأشير عليها.

استكمال الاطار التنظيمي للجماعات الترابية و مواصلة دعمها :

- مصادقة مجلس الحكومة على ثلاثة مشاريع مراسيم و هي في طور النشر؛
- إعداد مشاريع مراسيم تتعلق بتحديد معايير توزيع موارد «صندوق التأهيل الاجتماعي» و «صندوق التضامن بين الجهات»؛
- إعداد مشروع مرسوم يتعلق باللاتمركز الإداري تم عرضه على مجلس الحكومة في غشت 2017 بهدف تعزيز تنزيل ورش الجهوية المتقدمة؛
- دعم الجماعات الترابية بهدف تقوية قدراتها خاصة الموارد البشرية عبر تنظيم برامج تكوينية و لقاءات تحسيسية.

تدابير تتعلق بتنزيل الجهوية المتقدمة برسم «ميزانية» *2018*

- الرفع من حصيلة الضريبة على الشركات و الضريبة على الدخل المرصدة للجهات من 3% إلى 4%؛
- 6,97 مليار درهم هو مبلغ الاعتمادات المرصدة من طرف الدولة للجهات برسم سنة 2018.

تعزيز دينامية الإصلاحات المهيكلة

التقاعد

- مواصلة تفعيل الإصلاح المقياسي لنظام المعاشات المدنية بموجب القانونين 71-14 و 72-14؛
- الرفع من الحد الأدنى للمعاش من 1350 درهم إلى 1500 درهم شهريا ابتداء من سنة 2018.

المقاصة

- مواصلة دعم أسعار المواد الأساسية؛
- اطلاق مشروع السجل الاجتماعي الموحد الذي سيضم قاعدة من المعطيات المرتبطة بالطبقات الاجتماعية الهشة و الفقيرة

الإصلاح الضريبي

- إزالة الطابع المادي للشكايات و تحسين المساعدة لمقدمة إلى دافعي الضرائب؛
- الانتهاء من مشاريع موثوقية البيانات وتعميم نظام الدفع الالكتروني.

استكمال البناء المؤسساتي و التحكم في التوازن المالي

تحسين حكامة السياسات العمومية

مواصلة تفعيل القانون التنظيمي رقم 13-130 لقانون المالية

- إدراج الهيكلة الميزانياتية الجديدة للميزانية و مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية؛
- إغناء المحاسبة الميزانياتية عبر مسك المحاسبة العامة؛
- إيداع مشاريع نجاعة الأداء باللجان البرلمانية المعنية رفقة مشاريع ميزانيات القطاعات الوزارية؛
- ترحيل اعتمادات الأداء المفتوحة بميزانية الاستثمار في حدود سقف 30%.

تحسين تدبير استثمارات الدولة

- وضع اليات مؤسساتية وقانونية لأجل توحيد وتنميط القواعد والمعايير المتعلقة بالتقييم القبلي للتحقق من الفعالية السوسيواقتصادية للمشاريع الاستثمارية العمومية ودلك وفقا للمعايير الدولية؛
- إعداد دفتر التحملات المتعلق بإحداث بنك المشاريع ودلك لتسهيل عملية تتبع تنفيد المشاريع الاستثمارية العمومية و ذلك برسم سنة 2018.

مواصلة تعزيز حكامة المؤسسات و المقاولات العمومية

- تعزيز الرقابة المالية من خلال إصلاح جهاز الحكامة و الرقابة المالية؛
- مواصلة تفعيل ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات و المقاولات العمومية؛
- تعزيز عقود البرامج و تنويع مصادر تمويل مشاريع الاستثمار عبر تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

إصلاح السياسة العقارية

- مواصلة مواكبة السياسات القطاعية و برامج التنمية الجهوية و دعم إنجازات التجهيزات العمومية؛
- مواصلة تصفية الوضعية القانونية للملك الخاص للدولة و تتبع النزاعات القضائية بهدف الحفاظ على مصالح الدولة.

مواصلة التحكم في التوازن المالي

إستعادة التوازن الميزانياتي

التحكم في النفقات:

- مواصلة ترشيد نفقات المعدات والنفقات المختلفة؛
- تعزيز فعالية الانفاق العمومي فيما يخص الموارد المرصدة للمؤسسات والمقاولات العمومية المستفيدة من إعانات الدولة؛
- تعزيز فعالية نفقات الاستثمار عبر ترحيل اعتمادات الأداء المفتوحة بميزانية الاستثمار في حدود سقف 30%.

تحسين المداخيل:

- تعبئة المداخيل الجبائية و الجمركية عبر تحسين وتقوية التحصيل؛
- تثمين الملك الخاص للدولة؛
- التدبير النشيط للمحفظة العمومية.

* عجز ميزانياتي نسبة إلى الناتج الداخلي الخام متوقع نهاية سنة 2017

** عجز ميزانياتي نسبة إلى الناتج الداخلي الخام متوقع سنة 2018

ملحقات

- أهم التدابير الجبائية و الجمركية
- نفقات الدين العمومي 2015-2018
- النفقات المتعلقة بخدمة الدين 2018
- موارد الاقتراضات 2018
- توزيع النفقات الضريبية حسب طبيعة المستفيدين و الأنشطة خلال سنة 2017

أهم التدابير الجبائية و الجمركية

تدابير خاصة بالضريبة على القيمة المضافة

- تخويل حق استرداد الضريبة على القيمة المضافة غير الظاهرة على مشتريات الحليب ذو المصدر المحلي المستعمل في تصنيع مشتقات الحليب؛
- إرجاع دين الضريبة على القيمة المضافة لفائدة المنشآت المكلفة بتحلية مياه البحر.

تدابير خاصة بالضريبة على الدخل

- الإعفاء من الضريبة على الدخل بخصوص التعويضات عن الضرر المحصل عليها في حالة الفصل عن العمل؛
- تحسين منظومة «تحفيز» من خلال تمكين المنشأة من احتساب سنتي الإعفاء للأجر الشهري الإجمالي من الضريبة على الدخل في حدود 10.000 درهم المعمول بها حاليا لفائدة الأجراء ابتداء من تاريخ شروع المنشأة في الاستغلال عوض تاريخ إحداثها والتنصيص على الاستفادة من هذا الإعفاء بالنسبة ل 10 أجراء عوض 5 حاليا، مع أداء التحملات الاجتماعية من طرف الدولة وكذا تمديد أجل هذا الاعفاء للمنشآت المحدثة خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2018 الى 31 ديسمبر 2022، عوض فاتح يناير 2015 إلى 31 ديسمبر 2019؛
- إعفاء التفويتات العقارية بغير عوض المنجزة في إطار الكفالة، من الضريبة على الدخل المتعلقة بالربح العقاري شريطة الإدلاء بالأمر القضائي بإسناد الكفالة؛
- تحديد ثمن التملك الواجب إعتباره في حالة تفويت عقارات مملوكة عن طريق الإرث، إما من خلال القيمة التجارية للعقارات المقيدة يوم وفاة الهالك في الجرد الذي أنجزه الورثة؛ أو إذا تعذر ذلك، من خلال القيمة التجارية للعقارات يوم وفاة الهالك و المصرح بها من طرف الملزم؛
- إلغاء تعددية أسعار الضريبة على الأرباح العقارية و اعتماد سعر موحد لفرض الضريبة بنسبة 20% على غرار ما هو معمول به بالنسبة لتفويت الأراضي غير الحضرية (الفلاحية).

تدابير خاصة بالضريبة على الشركات

- إحداث جدول تصاعدي للأسعار في مجال الضريبة على الشركات مع مراعاة خصوصيات القطاعات التي تستفيد حاليا من تطبيق أسعار خاصة والوقع الجبائي لهذا الإجراء على ميزانية الدولة؛
- التنصيص على أن الأرباح المحققة من لدن هيئات التوظيف الجماعي العقاري تخضع للضريبة لدى الشركات المستفيدة منها، باعتبارها عائدات مالية دون تطبيق أي إسقاط ضريبي؛
- تخويل الشركات إمكانية ترحيل العجز المتعلق بالاهتلاكات المدرجة في المحاسبة على وجه صحيح بخصمه من أرباح السنوات المحاسبية الموالية، وذلك في إطار دعم برامج الاستثمار التي تحققها الشركات قبل عمليات الإندماج أو الانقسام.

تدابير جمركية

- إعفاء الملزمين من أداء الزيادات والغرامات وغرامات التأخير المتعلقة بالرسوم و المكوس المستحقة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة قبل فاتح يناير2016 وذلك شريطة قيام الملزمين المعنيين بأداء متأخرات الرسوم و المكوس قبل فاتح يناير 2019؛
- تمديد تطبيق رسم الاستيراد الأدنى بنسبة 2,5% لفائدة أغذية الأسماك لمدة ست سنوات إضافية ابتداء من فاتح يناير 2018 في حدود حصة كمية قدرها 15.000 طن سنويا؛
- تمديد منح الاستفادة من نظام التصدير المؤقت لأجل تحسين الصنع السلبي للبضائع المستوردة تحت نظام القبول المؤقت.

نفقات الدين العمومي

الدين العمومي	2015	2016	2017*	2018**
الدين الخارجي العمومي				
قيمة الدين الخارجي العمومي(بملايين الدرهم)	300 984	312 468	324 568	343 649
قيمة الدين الخارجي للخزينة (بملايين الدرهم)	140 808	142 793	149 895	165 438
النسبة إلى الناتج الداخلي الخام	%14,3	%14,1	%14,0	%14,7
الدين الداخلي للخزينة				
قيمة الدين الداخلي للخزينة (بملايين الدرهم)	488 396	514 679	543 228	561 427
النسبة إلى الناتج الداخلي الخام	%49,4	%50,7	%50,6	%49,9
مجموع دين الخزينة				
قيمة دين الخزينة (بملايين الدرهم)	629 204	657 472	693 123	726 865
النسبة إلى الناتج الداخلي الخام	%63,7	%64,7	%64,5	%64,6
أعباء فائدة الدين	26 681	26 639	26 486	27 113
النسبة إلى الناتج الداخلي الخام	%2,7	%2,6	%2,5	%2,4

* أرقام مؤقتة ** توقعات

النفقات المتعلقة بخدمة الدين (بملايين الدرهم)

	«ميزانية» 2018
نفقات الفوائد و العمولات المتعلقة بالدين العمومي	27 113
نفقات الفوائد و العمولات المتعلقة بالدين الداخلي	23 471
نفقات الفوائد و العمولات المتعلقة بالدين الخارجي	3 642
استهلاكات الدين العمومي المتوسط و الطويل الأجل	34 732
استهلاكات الدين الداخلي	29 499
استهلاكات الدين الخارجي	5 233
مجموع النفقات المتعلقة بالدين العمومي	61 844

موارد الاقتراضات (بملايين الدرهم)

	«ميزانية» 2018
مبلغ الاكتتابات المقررة على المدى المتوسط والطويل	43 000
مقابل الاقتراضات الخارجية	25 000
مجموع الموارد	68 000

تأثر أعباء الدين بتغير أسعار الفائدة

الدين الداخلي

- يؤدي ارتفاع سعر الفائدة ب 0,01% إلى زيادة محتملة في أعباء الدين بمبلغ 11,2 مليون درهم، أي زيادة الفائدة بنسبة 0,05% برسم السنة الموالية.

الدين الخارجي

- يؤدي ارتفاع سعر الفائدة ب 0,01% إلى ارتفاع أعباء الدين بمبلغ 9,3 مليون درهم، أي زيادة الفائدة بنسبة 0,26%.

تأثر أعباء الدين بتغير سعر الصرف

- في إطار فرضية ارتفاع سعر الأورو بالنسبة للدرهم ب 1% (بغض النظر عن تقلب سعر العملات الأخرى) فإن خدمة الدين الخارجي للخزينة سترتفع ب 57 مليون درهم، أي بتغير نسبي ب 0,64%؛
- يؤدي ارتفاع سعر الدولار الأمريكي بالنسبة للدرهم ب 1% (بغض النظر عن تقلب أسعار العملات الأخرى) إلى ارتفاع مجموع خدمة الدين الخارجي ب 18,8 مليون درهم، أي بتغير نسبي ب 0,21%.

توزيع النفقات الضريبية حسب طبيعة المستفيدين و الأنشطة خلال سنة 2017

المستفيدون	التدابير التي تم إحصاؤها	النسبة	التدابير التي تم تقييمها	مبلغ التقييم	النسبة
المقاولات	168	%40	130	17 788	%53
الأسر	108	%26	84	11 151	%33
الدولة والمؤسسات العمومية	58	%14	36	3 758	%11
الجمعيات والمؤسسات	57	%14	37	367	%1
الشركات الأجنبية	16	%4	16	278	%1
المنظمات العالمية	11	%3	6	79	%0,24
المجموع	418	-	309	421 33	-

بملايين الدرهم

تفاعل معنا

بزيارتك لموقع وزارة الاقتصاد والمالية على العنوان التالي www.finances.gov.ma، يمكنك تحميل هذا الدليل كما يمكنك الحصول على المزيد من المعلومات المتعلقة بمشروع قانون المالية لسنة 2018.

بإمكانك أيضا إرسال ملاحظاتك واستفساراتك واقتراحاتك لتطوير محتوى «ميزانية المواطن» على العناوين التالية:

حساب تويتر

https://twitter.com/financesmaroc

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

مديرية الميزانية

شارع محمد الخامس الحي الإداري، شالة - الرباط - المغرب

الهاتف : 67-72-67-37-05(212+)

الفاكس : 30-75-67-37-05(212+)